مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

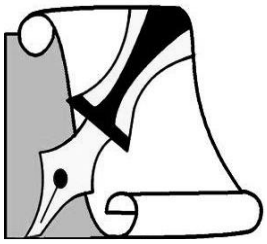

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفجّر الحرب الثقافية على هوية "إسرائيل" في "ديزنغوف"

1 – مدخل:

منذ مطلع هذا العام تعاني دولة الاحتلال الإسرائيلي من حالة انقسام شديدة، في ظل استمرار الاحتجاجات الرافضة لخطّة التعديلات القضائية التي أقرّتها الحكومة اليمينية، والتي تتضمن تقليص صلاحيات المحكمة العليا. وضمن هذه الأجواء، تجمّع آلاف المستوطنين الإسرائيليين للصلاة عشيّة ما يسمّى "يوم الغفران" 2023/9/24، في ميادين "ديزنغوف" و"همدينا" و"هبيما" بتل أبيب؛ لكن منظّمي الصلاة، من جماعة دينية يمينية متطرفة تُطلق على نفسها "روش يهودي" (رأس يهودي)، عمدوا إلى فصل المصلّين الرجال عن النساء، ما أثار غضب الآخرين العلمانيين، وأدّى إلى وقوع اشتباكات وتجمّع المحتجّين للتظاهر ضد ما اعتبروه "إكراهاً دينياً". وعلى الأثر انتقلت المعركة إلى القضاء، إذ إن بلدية تل أبيب لم تسمح بالفصل بين الرجال والنساء في الصلاة، وقالت في حينه إنها تسمح لكلّ فرد بأن يُمارس طقوسه كما يشاء في الحيّز الخاص به. لكن الحيّز العام هو مُلك للجمهور العام، وفيه تُقام طقوس تُلائم الجميع. وإذا كانوا يريدون الصلاة فرادى، فلا بأس من ذلك، ولكن بشرط ألّا يضعوا فاصلاً فيزيولوجياً. وأشار رئيس بلدية الاحتلال في "تل أبيب"، رون خولدائي، إلى أنه "يوجد هنا تنظيم خلاصي يقول إنه يريد أن ينفّذ عملية تدبين في تل أبيب؛ ولذلك يتجاهل قرار المحكمة". إلّا أن المتديّنين اعترضوا على هذا الموقف، وتوجّهت باسمهم حركة «روش يهودي» (رأس يهودي) إلى المحكمة لتطلب إلزام البلدية بتغيير قرارها «الذي ينم عن سياسة إكراه علماني». ولكن المحكمة المركزية في تل أبيب ردّت الدعوى، وصادقت على قرار البلدية، وقالت إنه لا يجوز الفصل بين الجنسين أثناء هذه الصلوات في ميدان في الحيّز العام. وحاول أنصار الحركة الالتفاف على قرار المحكمة، فأقاموا حاجزاً بين المصلّين الرجال والنساء بواسطة صف من الأعلام الإسرائيلية. ولم تتدخل الشرطة ولا منظّمو الأمن في البلدية؛ فقامت مجموعة من المتظاهرين العلمانيين والليبراليين بإزالة الأعلام بالقوّة، ودارت مواجهات بين الطرفين، تنازل في أعقابها المصلّون عن صلاتهم. وقد حصل الأمر نفسه أيضاً في حيفا.

رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وقف الى جانب المصلّين المتطرفين، وهاجم الناشطين العلمانيين المناهضين لهذه الصلوات، وقال إنهم هم أنفسهم الذين يشاركون في الاحتجاجات ضد خطة الحكومة لإصلاح جهاز القضاء. وأضاف: «متظاهرون يساريون تهجّموا على المصلّين اليهود، في دولة اليهود. ويبدو

أنه لا توجد حدود ولا معايير ولا حدود للكراهية من جانب المتطرّفين من اليسار. وأنا، مثل معظم مواطني إسرائيل، نرفض هذا. ولا مكان عندنا لتصرّف عنيف كهذا».

وبحسب الصحافي أور كيشتي، في "هآرتس"، ترمز احتجاجات "يوم الغفران" في تل أبيب إلى "مرحلة أخرى في صحوة الجمهور الليبرالي"، في مواجهة "المبشّرين اليهود، وشرطة تتحرك بين اللامبالاة والتعاون مع انتهاك حكم صريح صادر عن محكمتين". وقال: "مئات المتظاهرين أوضحوا في سلسلة من المواجهات في جميع أنحاء المدينة، أنهم لن يسمحوا بالفصل بين الجنسين في الأماكن العامة. إن خط الحدود الجديد الذي تم رسمه هو خطوة ضرورية في تشكيل معسكر سيُلزم أيضاً السياسيين الذين سيطلبون ثقته قريباً في الانتخابات المحلية. إن التعدديّة أحاديّة الجانب، التي برعايتها نمت وترسخت مبادئ تفوّق اليهودية، بدأت تتغير؛ وهذه محطة أولى في الطريق لإصلاح طويل الأمد وواسع النطاق". واعتبر الكاتب أنّ "الاحتجاج المدني لم يُهاجم الصلاة، ولم يمس بحريّة الدين، بل خرج ضد التمييز بين الرجال والنساء بطريقة غير مناسبة في الحيّز العام. وبذلك، دافع الاحتجاج عن قيمة المساواة، وأثبت أن الليبرالية لديها أيضًا مبادئ مقدّسة". ولفت إلى ما كتبته قاضية في المحكمة المركزية بتل أبيب، في قرارها، بأنّ كل من يطلب صلاة غير مختلطة يمكنه القيام بذلك في 500 كنيس منتشرة في أرجاء تل أبيب. وأشار الكاتب إلى أنّ القضية تتجاوز موضوع الفصل بين السلطات، في إشارة إلى محاولات جهات في الائتلاف الحاكم للفصل بين النساء والرجال في العديد من الأماكن والمرافق، مثل "الرغبة في تشريع الفصل بين الرجال والنساء في المحميات الطبيعية، ووسائل النقل العام، والجيش، والمؤسسات الأكاديمية، والمرافق العامة، وحيثما أمكن ذلك، ما يهدف إلى تطبيق أجندة عنصرية– قومية أوسع، مرتبطة مباشرة بالانقلاب السلطوي".

واعتبر الكاتب أن "تراكم المحاولات طوال يوم الغفران لفرض الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة تحت غطاء الصلاة، في تل أبيب وفي جميع أنحاء البلاد، هو هجوم متعمّد، وربما منظّم، ضد الجمهور الليبرالي". وشبّه قيام اليمين الديني– القومي بإنشاء بؤر استيطانية من خلال "فرض أمر واقع على الأرض، بواسطة بؤرة استيطانية بعد الأخرى، مع كلام معسول عن الوحدة، بما يحدث حالياً من مساعٍ لـ"فرض التديّن بالكامل على الحيّز العام". في غضون ذلك، ذكرت صحيفة "معاريف" أنه في أعقاب عاصفة الفصل بين الجنسين في تل أبيب، طُرحت مبادرة في الائتلاف الحاكم، بتشريع يسمح بالصلاة غير المختلطة التي تفصل بين الجنسين في الحيّز العام. ومن شأن هذه الخطوة تعميق الشرخ الإسرائيلي أكثر، إن خرجت إلى حيّز التنفيذ.

2 – نُذر اندلاع حرب الإخوة:

في «قُدس أقداس» الأيام اليهودية – عيد «الغفران» – ارتكب اليهود ضدّ اليهود «جريمة معاداة للسامية». وأين؟ في شارع «ديزنغوف»، في مركز تل أبيب، عاصمة العلمانيين! أمّا السبب، فيعود لإقامة صلاة «الغفران» في الشارع المذكور، مع الفصل بين الجنسين، خلافاً للقانون. وما تقدّم هو «جزء من مشكلة أكبر بكثير»، كشفت عن عمق الصدوع والشروخ في المجتمع الصهيوني.

"يكون لكم فريضة دهريّة – أنّكم في الشهر السابع في عاشر الشهر، تُذلّلون نفوسكم وكل عمل لا تعملون (...) لأنه في هذا اليوم يُكفَّر عنكم لتطهيركم من جميع خطاياكم – أمام الربّ تطهرون. سبت عطلة هو لكم وتذلّلون نفوسكم – فريضة دهريّة (...) للتكفير عن بني إسرائيل من جميع خطاياهم مرّة في السنة، ففعل كما أمر الربُّ موسى". هذا ما ورد في التوراة، سفر " ويقرأ" الإصحاح 19/ أو اللاويين.

هكذا أمرَ يهوه (أقوى آلهة اليهود)، أتباعه بالتطهّر مرّة كل عام من ذنوبهم، بعدما عبدوا «العجل الذهبي» في صحراء سيناء، حتى يغفر لهم، ويبدأوا بعدها حياة روحانية من الصفر. لكن "يهوه" نفسه احتار أمام «شعب إسرائيل»، الذي يُفاجئه كل مرّة بخطايا جديدة؛ وهذه المرّة ارتُكبت الخطيئة في أقدس أيام العام بالنسبة إلى اليهود: «سبت الأسبات» و«يوم هكيبوريم» (الغفران)، حيث شهد شارع ديزنغوف في تل أبيب، مستوىً متقدّماً من انعكاسات «حرب الأشقّاء»، تمثّل بهجوم العلمانيين على المتديّنين، الذين كانوا يُقيمون صلاة «يوم الغفران» في شارع ديزنغوف النابض بالحياة الليلية، والذي يخاله المرء شارعاً في مدينة أوروبية صاخبة، ويعتبره مجتمع «المستعمرين البيض»، ماركةً مسجّلة باسمه. هكذا وجدت منظمة «روش يهودي» –التي تستقي تعاليمها من الحاخام الأشكنازي الأوّل في فلسطين قبل النكبة، والأب الروحي للصهيونية الدينية، الراف يتسحاق كوك – نفسها مع مستوطنين متديّنين متطرّفين لإقامة صلاة جماعية في الشارع المذكور لنيل الغفران لـ«شعب إسرائيل». وقد نُظّمت الصلاة في ديزنغوف خلافاً لقرار المحكمة «العليا»، وبلدية تل أبيب، اللتين لجأتا إلى القانون الذي يمنع الفصل بين الجنسين في الحيّز العام؛ فقرّرت المنظّمة الدينية إقامتها على رغم ذلك، فاصلة بين الجنسين بحاجز من الأعلام. لكن ما جرى دفع ناشطي الحركة الاحتجاجية من العلمانيين إلى تخريب الصلاة وتفريق المُصلّين، خصوصاً أن رئيس المركز، يسرائيل زاعيرا، الذي يشغل أيضاً المدير التنفيذي لشركة «بأموناه» العقارية، هو منظّم الصلاة؛ وكانت قد لاحقته، قبل أسبوع واحد فقط، عاصفة من الانتقادات بسبب مواقفه الدينية «المتطرّفة»، والصداقة التي تربطه بالراف يغئال ليفينشطاين، المعروف بمواقفه المتطرّفة ضدّ «مجتمع الميم».

ومع ذلك، استضاف زاعيرا زميله المُعادي للمثليّين للصلاة في «عقر دار» الأخيرين؛ أولئك الذين يغسلون «خطايا» إسرائيل بأسلوب حداثي وليبرالي مقبول في العالم، عن طريق تقديم تل أبيب صديقة لـ«مجتمع الميم»، باستضافتها «مسيرة الفخر» السنوية. وعلى رغم ما حصل، أكّد زاعيرا، في مقابلة مع موقع صحيفة «واينت» التابع لـ«يديعوت أحرونوت»، استمرار منظّمته في إقامة الأنشطة اليهودية في تل أبيب، قائلاً: «وُلِدت في تل أبيب، وكنتُ مستوطناً (في الضفة) لمدة 23 عاماً، وعُدت لتل أبيب. إنها بيتي. وجيراني الأحبّاء، الذين يشكّلون نحو 2500 شخص، من المتعطّشين للتقرّب من الدين اليهودي، يأتون للصلاة معنا في يوم الغفران. وهذا مؤشّر إلى أن هناك طلباً على اليهودية». وأضاف: «للأسف، التعصّب (الليبرالي) والعنف انتصرا، تماماً كما انتصر السيكاري (أوّل منظمة يهودية إرهابية أرّخها التاريخ ونشطت ضد الرومان)». وطبقاً لزاعيرا، فإن «ثمّة ليبرالية مزيّفة وتعصّباً تحت غطاء الليبرالية»؛ إذ أوضح أن من يقف وراء تخريب الصلاة هو شيكما بيرسلير (عالِمة الفيزياء الإسرائيلية، وإحدى مؤسّسات حركة الأعلام السوداء، والمبادرات لتنظيم الاحتجاجات ضد «الانقلاب القضائي») و«المنتدى العلماني»؛ اللذان، بحسب رأيه، «يعتبران كل نشاط يهودي ديني تهديداً للحيّز العام، وكأنّ تل أبيب هي مُلك لأبيهم، ودولة إسرائيل مُلك لأمّهم»! ووصف ما حدث بأنه «محاولة لإسكات منظّمات مثل روش يهودي، التي تعمل منذ سنوات طويلة بحبٍ كبيرٍ من أجل الشعب اليهودي». ورداً على سؤال حول ما إذا كان زاعيرا ينفّذ الأهداف التي تُعلنها منظّمته، والمتمثّلة بـ«تقريب قلوب اليهود»، من خلال خلق نزاعات في الشوارع كما حصل في ديزنغوف؟ قال: "أنت تقلب الأمر، وتجعل من الضحيّة مُذنباً (...) المتعصّبون الليبراليون فرّقوا حدثاً أثار مشاعر شعب كامل".

من ناحية أخرى، اعتبرت صحيفة "هآرتس" اليسارية، في افتتاحيتها، أن ما حدث في ميدان "ديزنغوف" في "تل أبيب"، عشيّة "يوم الغفران"، لا يرتبط بحريّة الدين، موضحة أن أعضاء منظمة "رأس يهودي"، الذين يُصرّون على الصلاة بفصلٍ بين الإناث والذكور في النطاق العام، لا يعملون ببراءة؛ وما طلبوا إقامته ليس حفلاً دينياً، بل عمل سياسي. وأضافت إن "نتنياهو عاد إلى مهنته التحريضية عندما قال: "إن متظاهري يسار عربدوا ضد يهود... إنها معركة على طابع إسرائيل؛ والطريقة الوحيدة للانتصار فيها هي القتال على الأرض، مثلما منع متظاهرون أمس الأول إقامة صلاة بالفصل بين الجنسين في تل أبيب، وحيفا وفي مدن أخرى. لا مكان للتسامح تجاه قوى تدفع التفوّق اليهودي والذكوري. ممنوع السماح بأن تمر".

ورأى محلّلون وكتّاب إسرائيليون علمانيون أنّ ما حدث في ميدان ديزنغوف بتل أبيب عشيّة يوم الغفران، لا يتعلق بالحريّة الدينية؛ بل إن أعضاء من منظمة "روش يهودي" اليمينية المتطرفة، الذين أصرّوا على إقامة

صلوات منفصلة في الأماكن العامة، لم يكونوا يتصرفون بحسن نيّة؛ وما كانوا يحاولون القيام به لم يكن احتفالاً دينياً، بل عملاً سياسياً. ويعلّق هؤلاء على الأحداث بالقول: "كفى لعباً بريئاً وساذجاً. إنّ أعضاء هذه المجموعة، التي تم تحديدها مع الجناح القومي الديني للصهيونية الدينية، يروّجون لأجندة سياسية تحاول تحويل إسرائيل من دولة ديمقراطية إلى دولة ثيوقراطية دينية، باستخدام أسلوب الضم الزاحف. إنهم يستغلّون القِيم الليبرالية بشكل ساخر، بحجّة أن الجمهور الليبرالي يجب أن يقبل ويحترم المعتقدات والممارسات غير الليبرالية، مثل الفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة". وبعد سنوات من البراءة واللامبالاة وغضّ النظر، يُظهر الاحتجاج العلماني الجديد أن جمهوراً واسعاً في تل أبيب يستيقظ، ولن يقف جانباً في وجه محاولة استبدال القِيم الديمقراطية الليبرالية بالأوامر الاكراهية الدينية، في إسرائيل عموماً، وفي تل أبيب على وجه الخصوص؛ وإن مئات المتظاهرين الذين منعوا إقامة صلاة منفصلة في ميدان ديزنغوف عشيّة يوم الغفران، ونقلوا الأسوار الموضوعة في جميع أنحاء المدينة للفصل بين الجنسين أثناء الصلاة، لم يفعلوا ذلك من أجل كبح الحريّة الدينيّة للمصلّين، بل للدفاع عن المجال العام ضد محاولة الاستيلاء العدائية. لقد انتهك أعضاء (روش يهودي) التصريح المعطى لهم، بالإضافة إلى حكمين صادرين عن محكمتين مختلفتين؛ حيث شدّدت القاضية هداس عوفاديا، من المحكمة المركزية في تل أبيب، على أن الصلاة لم تكن مقيّدة على الإطلاق، وأنه تم كبح الفصل العنصري فقط. وقالت: "إنّ ميدان ديزنغوف ليس مكاناً يعتبره اليهود مقدّساً. وعلاوة على ذلك، ذكر حكم المحكمة أن البلدية ليس لديها سلطة اتخاذ خطوات بمفردها، أو السماح للآخرين بفرض الفصل بين الجنسين. ويتطلب مثل هذا الانتهاك للحقوق الأساسية الحصول على إذن صريح من القانون. لم يهدأ مؤيّدو هذا الفصل، واستأنفوا الحكم أمام المحكمة العليا، التي أيّدت حكم المحكمة الجزئية. وكتب القاضي إسحاق أميت: إن الخيار الافتراضي هو حظر الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة، ولا يوجد مكان مثل ساحة ديزنغوف يجسد ماهيّة الأماكن العامة. ومع ذلك، قرّر المبشّرون من (روش يهودي) اليهودية تخصيص الساعات التي سبقت بدء عشيّة يوم الغفران لعمل سياسي، حيث أقاموا حواجز للفصل بين الرجال والنساء أثناء الصلاة. ومع ذلك، بدلاً من تنفيذ أحكام المحاكم، اختارت الشرطة تجاهلها، بل واحتجزت لبضع ساعات متظاهراً حاول إزالة الحواجز ومنع إقامة الصلاة المنفصلة. وعاد رئيس الوزراء نتنياهو إلى عمله المعتاد في التحريض. وهدّد وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بإقامة صلاة في ساحة ديزنغوف.

وفي المحصّلة، رأى المحلّلون أن ما يحصل هو "معركة حول شخصية إسرائيل. والطريقة الوحيدة للفوز بها هي محاربتها على الأرض، كما فعل هؤلاء المتظاهرون، حيث منعوا صلاة الفصل بين الجنسين في تل أبيب

وحيفا وزخرون يعقوب ومدن أخرى. ليس هناك مجال للتسامح في مواجهة القوى التي تحاول تعزيز التفوّق اليهودي والذكوري. لا يمكن السماح لهم بالمرور".

في العام الفائت، بلدية تل أبيب نفسها شاركت على صفحتها في موقع فيسبوك صورة من الحدث السابق. لكن الآن، لأننا في معركة انتخابية (على رئاسة البلديات)، فهناك قتال بين رون خولدائي (رئيس بلدية تل أبيب)، و(المُرشّحة) أورنا باربائي، على أيّ منهما أكثر عدائيّة للدين اليهودي. وفي المقابل، ردّ خولدائي على هذه الاتهامات في مقابلة مع صحيفة «معاريف»، واصفاً «روش يهودي» بأنها «تنظيم مسيحاني (خلاصي) يهدف لفرض الدين على تل أبيب»، واعتبر أن هناك حكماً من المحكمة العليا يحظر الفصل بين الجنسين في الحيّز العام، وهو ما «تجاهلته المنظّمة»، التي اتّهمها بمحاولة «السيطرة على الحيّز العام»، مشيراً إلى أن «50% من المديرين التنفيذيين في تل أبيب هم من النساء. وهذا الواقع لم يحصل من تلقاء نفسه، بل علينا التأكد من أنه سيستمر بهذه الطريقة. المدينة تحترم الجميع، ونحن نسمح بوضع الخيم في عيد العرش في الحيّز العام. ولكن أن يأتي أحدهم ويضع إصبعه في أعيننا، كما حصل، فسيكون الردّ كما حدث». ولفت إلى أنه سيعمد إلى تطبيق القانون مستقبلاً أيضاً؛ فحتى لو أتى (وزير الأمن القومي إيتمار) بن غفير للصلاة في تل أبيب، فاصلاً بين الجنسين «سأرسل المراقبين للتأكّد من عدم الفصل بين الجنسين في الحيّز العام.

إلاّ أن «المعركة» لم تنتهِ هنا. فقد هاجم عضو «الكنيست» من «الليكود»، بوعز بسموت، في مقابلة مع الصحيفة نفسها، المحتجّين الذين فرّقوا المُصلّين، مُعتبراً أن ما حدث هو «فضيحة»، مهدّداً: «لن أسمح لهم بتحويل أوّل مدينة عبرية إلى مدينة معادية للسامية». واعتبر أنه «لم ينتهك أحد قرار المحكمة العليا. بل من انتهك القانون في الدولة اليهودية هم أولئك المحتجّون (ضدّ الحكومة) الذين يتظاهرون في السبت المُقدّس ويقطعون الطرق». ورأى أن «إذلال اليهود الذين يصلّون في يوم الغفران في الدولة اليهودية هو أمر غير مسبوق، ويجب ألّا يتكرّر مرّة أخرى». أما عضوة «الكنيست» من «الليكود»، طالي غوتليب، فذهبت أبعد من زميلها، مُقرّة في مقابلة مع موقع «واينت»، بأنها «تشعر بالاشمئزاز»؛ فـ «تلّ أبيب مدينة الكراهية والانقسام. وليست مدينة التعدّدية». وتساءلت: «منذ متى كانت الصلاة استفزازاً؟»، وتابعت: «المشاهد صعبة جداً. كنت أفكّر بالمشي في تل أبيب مع وضع شارة صفراء (قطعة قماش بلون أصفر على شكل نجمة داوود ميّزت اليهود عن غيرهم إبّان حكم الرايخ الثالث)». أما زميلها في الحزب نفسه، حانوخ ميلفيتسكي، فأقرّ بأنه «مكسور القلب»، مستدركاً «أشعر بالغضب الشديد». وأشار إلى أنه لا يفهم المحتجّين؛ «فما فعلوه لا يمكن وصفه إلّا بأنه معادٍ للسامية. إن ما حدث هو جريمة كراهية ضد اليهود فقط لأنهم يهود»؛ فيما اعتبر عضو «الكنيست»، من «الصهيونية الدينية»، تسفي سكوت، أن ما حدث هو جزء من «مشكلة أكبر بكثير.

على المقلب الآخر، ردّ وزير الأمن الأسبق، موشي يعالون، على ميلفيتسكي قائلاً: «لم أسمعه هو أو رئيس الوزراء، يُدينان تصريحات عضو الكنيست (من عوتسماه يهوديت) ليمور سون- هار هميلخ، وابن نتنياهو يائير، اللذين وصفا قاتل عائلة الدوابشة بأنه قدّيس مقدّس» (وكأنّ يعالون هذا ليس نفسه وزير الأمن الإسرائيلي الذي قُتل خلال ولايته آلاف الفلسطينيين!). ومع أن يعالون عبّر عن أسفه لما حصل، فقد لفت إلى أنه «لا يفهم ما الذي تبحث عنه الأنَوية التوراتية في تل أبيب»، مضيفاً: «إنني أفهم أنهم يستوطنون في المُدن المختلطة لتقوية وتعزيز الأحياء اليهودية مقابل السكان العرب (فلسطين الـ48). ولكن ليخرجوا من تل أبيب. لن يجدوا ما يبحثون عنه هنا».

من جهة أخرى، نشرت صحيفة "هآرتس" افتتاحية قالت فيها: "لقد انقضّت حكومة اليهودية الأصولية، التي شكّلها بنيامين نتنياهو، على الديمقراطية الإسرائيلية، مع اندفاع زعرنتها الفجّة نحو كل قيمة لإسرائيل الليبرالية، وأعطت إشارة على بداية الحرب الثقافية. حرب التديّن والتحرّر من الدين. يبدو أن هذه الحرب كانت متوقعة، وربما حتى كان يجب أن تندلع في أي لحظة. ولكن لا شك أن الانقلاب النظامي كان المسرّع لها. وعندما تكون تل أبيب في هذه الحرب، لا يمكن أن يوضع فيها فاصل للفصل بين الجنسين في أي صلاة يهودية.

الحرب من أجل الديمقراطية ليست فقط حرباً على الاتفاقات القانونية أو صلاحيات المحكمة العليا (التي تم سحقها عندما تصرّفت الشرطة خلافاً لقرارات المحكمة العليا التي أبقت قرار البلدية على حاله، وعدم السماح بوضع الفاصل)، بل من أجل الفضاء العام في تل أبيب، الذي أعتقد أنه يمكنه الهرب من مصير القدس، التي تتّجه نحو الحريدية. هو أيضاً يتعلق بالهوية اليهودية لكل مواطن إسرائيلي يهودي. وأضافت: "الحرب الدينية التي افتُتحت رسمياً في إسرائيل عند بداية الصوم، ستستمر وستكون قبيحة. في تل أبيب، وربما في مدن أخرى، بات التسامح تجاه وجود بؤر يهودية غير متسامحة، يتلاشى. يصعب الافتراض أن عرائش حركة حباد التي أقيمت في السابق في الشوارع الرئيسة، والتي عرضت على عابري السبيل تنفيذ وصيّة الأربعة أنواع، سيُسمح لها بأن تبقى قائمة. ومبعوثو الحركة الذين يحاولون جعل عابري السبيل يضعون الوشاح الديني، يمرّون الآن بتجربة من ينفّذ عملية وراء خطوط العدو.

في هذه المرحلة، لا يبدو أن هناك طريقة للتجسير بين من اعتبروا أحداث يوم الغفران في تل أبيب محاولة لمتعصّبين متديّنين خرق قرار المحكمة العليا وفرض الفصل بين الجنسين في مدينة ليبرالية، وبين من اعتبروا أن هناك متطرفين علمانيين يمنعون اليهود من القيام بطقوس دينية. هذا الشرخ في المجتمع، إرث نتنياهو، لا يمكن رأبه في القريب. بالعكس، من المرجّح أن تحاول الحكومة تعميقه أكثر. وختمت الصحيفة بالقول:" إن

أغلبية ساحقة من اليهود الإسرائيليين، بما في ذلك التقليديون وجزء كبير من "الصهيونية الدينية" الذي لا يتماهى مع الرسالة القائمة التي تسمّي نفسها بهذا الاسم، ليسوا أصوليين. ولكنهم في معظمهم قبلوا كأمر مفروغ منه بأن من يعرف اليهودية هم الهامشيون المتطرفون. إسرائيل الليبرالية تنازلت منذ فترة طويلة عن هذه الساحة. فقد تنازلت عن معركة التعليم الرسمي، واستسلمت بدون قتال عندما لم تهبّ للدفاع عن النساء اللواتي يتم رفض تطليقهن في المحاكم الدينية، ولم تهبّ للنضال في حالات كثيرة من أجل روح اليهودية الإسرائيلية.

3 – هيمنة اليمين الجديد:

لقد بدأت ملامح اليمين الجديد المتطرف، الحاكم في الكيان حالياً، تتشكل عقوداً من قبل مع حركات الاستيطان العنيفة، مثل "غوش إيمونيم" و"كاخ". وهذا اليمين يمثّل كافة التيارات الدينية داخل الحركة الصهيونية؛ وهو الأب الروحي للمشروع الاستيطاني في فلسطين التاريخية، والركن الداعم لقيام دولة يهودية عنصرية صافية. وهو يستند في شعبيته الانتخابية إلى المستوطنين، الذين بلغ تعدادهم حوالي المليون بالضفة والقدس، ويدعو إلى تكريس المشروع الصهيوني على هذه الأراضي، بدون الالتفات للحساسيات الخارجية والموقف الأمريكي والأوروبي. ومن أبرز مواصفاته أنه يحمل نزعة قومية شوفينية ويعمل على ضم المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 بأكملها، ويحمل أيديولوجيا عنصرية، ويتميز بمعاداته للديمقراطية، ورفض المساواة الجوهرية بين مواطني الكيان.

كذلك يسعى هذا اليمين لتقويض صلاحيات المحكمة العليا والحدّ من تأثيرها وتدخلها في الحياة العامة وعملية سنّ القوانين. والجدير بالذكر أن نمو هذا التيّار بشكل صاروخي تأثّر، بالإضافة إلى العوامل السياسية والأمنية، بالتغيّرات في البنية الديموغرافية في إسرائيل، وتزايد حصّة الفئات المتديّنة. كما أن تدفقات المهاجرين الشرقيين واليهود السوفييت، عزّزت من الانقسام الطائفي والسياسي. ووجد هذا الانقسام ترجمته في تعزيز الاستيطان، والتوجه الديني، وظهور الجماعات والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة؛ وهو الأمر الذي أفضى إلى ما يُسمّى بالتنازع على الميراث الديني اليهودي بين الأحزاب القومية اليمينية، وبين الأحزاب الدينية المتطرفة؛ فأصبح التيار الديني المتشدّد مسيّساً وصهيونياً؛ كما أصبح التيار اليميني المتشدّد دينياً وتوراتياً؛ بالإضافة إلى أنه صهيوني. ومحصّلة هذا التفاعل بين التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وبين نواة الأزمة الهيكلية في الكيان المؤقت، أفضت إلى تقليص نفوذ اليسار الإسرائيلي (حزب "العمل")، وتآكل قواعده الانتخابية، وانهيار الحدود والفواصل بين رؤيته وبين الرؤية اليمينية المتطرفة، إن على الصعيد الفلسطيني والتسوية، أو على مختلف المستويات الأخرى. وقد فقد اليسار تميّزه ورؤيته المستقلة،

ورضخ للمدّ اليميني القومي والديني المتطرف، وتقلّصت سطوته على المجتمع والدولة. وتعزّز نفوذ اليمين القومي والديني إلى حد ظهور ما يسمّى باليمين الجديد وتهميش النخبة اليمينية التقليدية ذاتها، التي تنتمي لليمين الليبرالي البرغماتي، الذي يؤمن بالحريّات الإعلامية والفردية؛ ومن رموزه، دان ميريدور وبيني بيجن ورؤوفين ريفلين. وفي مقابل تهميش اليمين الليبرالي والتقليدي، ظهر على الساحة يمين جديد، يتألف من الأحزاب المتشددة دينياً والأحزاب القومية المتدينة، وكذلك كتلة المستوطنين بجماعاتهم ومنظماتهم المختلفة؛ بالإضافة إلى أعضاء كنيست متطرفين من حزب "الليكود" والجماعات القومية المتطرفة المنضوية في حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان، وحركات عنصرية متعددة تحض على طرد العرب وتمارس التحريض ضدهم من خلال جماعات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

يجمع بين أطراف هذا اليمين الجديد قواسم مشتركة أيديولوجية؛ مثل العداء المطلق للشعب الفلسطيني خاصة والمسلمين عامة، وتركّز دعواته السياسية والأيديولوجية على الهوية اليهودية القومية للدولة. وهذه الجماعات هي التي وقفت وراء إصدار قانون القومية؛ وقد حظِي هذا اليمين بدعم اليمين الأمريكي والشعبوي والأوروبي الذي يؤيّد العنصرية والعداء للمسلمين والغرباء. وقد استفاد الكيان المؤقت من هذا التلاقي بين اليمين الجديد الإسرائيلي واليمين المتطرف الأمريكي والأوروبي، في تبنّي سياسات متطرفة تجاه الفلسطينيين واستمرار الاحتلال والاستيطان والتوجه نحو فك الارتباط بين الاستقرار والسلام وبين قيام الدولة الفلسطينية، وتسوية الصراع على قاعدة الأرض مقابل السلام. وهذا اليمين الجديد يُناصب الإعلام والنخبة العلمانية الأشكنازية العداء، ويدعو إلى تقليص نفوذ المحكمة العليا الإسرائيلية وصلاحياتها، ومحاولات منعها من الرقابة على القرارات التي يُصدرها الكنيست بذريعة أن أعضاءها غير منتخبين. أما فيما يتعلق بالتسوية مع الشعب الفلسطيني، فإن أطروحات هذا اليمين تتمثل في استكمال ضم المستوطنات ووادي الأردن، وتصفية قضية اللاجئين ومنظمة الأونروا، واعتبار القدس عاصمة موحّدة للكيان، وتثبيت الوضع القائم والإبقاء على السلطة الفلسطينية في وضعها الراهن وإعلان نهاية حل الدولتين، والتحلّل من جميع القرارات الدولية المتعلقة بهذا الحل. وبالتالي، فإن الأزمة الراهنة في كيان الاحتلال ليست مجرّد صراعات حزبية أو شخصية، وإن كانت لا تخلو من ذلك بشكل جزئي، ولكنها أزمة بنيوية عميقة، تنتج تحوّلات كبيرة في السياسة والمجتمع، ولم تجد حتى الآن من يستطيع أن يتعامل معها بذكاء، أو تتوفر له القدرة على احتواء مضاعفاتها، خاصة مع اختفاء جيل المؤسّسين وظهور أجيال من الساسة أقل تفهماً لهذه التحوّلات، وطبيعة علاجها بعيداً عن الأيديولوجيا والرؤى المسيحانية.

كل هذه التحوّلات برزت في التصدعات والخلافات التي تأجّجت في الاحتجاجات الأخيرة ضد خطة الحكومة لتقييد السلطة القضائية وإضعافها، وفي الاختلاف حول معاني يهودية الدولة ومكانة الدين في الدولة، ومعاني الديمقراطية اليهودية، ومكانة الحريات الفردية، ومكانة السلطة القضائية وفصل السلطات، بالتوازي مع غياب قضية الاحتلال عن النقاش السياسي الحالي الذي يدور بين تيّار صهيوني يريد الحفاظ على الوضع القائم ومعادلة "يهودية وديمقراطية"، أي الحفاظ على الديمقراطية لليهود، وبين تيّار يميني متطرف يرمي إلى فرض سيطرته على جميع مفاصل اتخاذ القرار في الكيان، وفرض قناعاته السياسية والاجتماعية، وتعميق يهودية الدولة بالمعنى الديني الاصولي الحصري أيضاً، وتغيير معادلة علاقات السلطات والأحزاب، بحيث "وصلنا إلى نقطة من السخافة يكون فيها الليكود هو الحزب المعتدل"، على حد تعبير بعض المعلّقين الإسرائيليين.

هذه القوى والاتجاهات ثبّتت نفسها كجزء رئيس من الخريطة السياسية الإسرائيلية، وانتقلت عملياً عبر السنوات من الهامش إلى مركز القرار. ولعلّ أبرز إنجاز لممثّلي هذا التيّار يتمثّل في وصول أحد قادته، وهو نفتالي بينيت، رئيس حزب "يمينا"، إلى منصب رئاسة الوزراء. لكن الطريقة الانتهازية التي جاء من خلالها (بالتحالف مع قوى الوسط ويسار الوسط) كلّفته مستقبله السياسي وانفراط حزبه، حتى وهو على رأس الحكومة، ما اضطرّه للتنحّي في نهاية المطاف. فخلال وجود "بينيت" على رأس حكومة التغيير (بينيت – لابيد)، تفكّكت كتلته بخروج ثلاثة من أصل سبعة أعضاء عن قرارات الكتلة، وإجرائهم اتصالات مع الليكود؛ وهؤلاء الثلاثة هم: عميحاي شيكلي، وعيديت سيلمان، ونير أورباخ. وقد مثّل فوز قائمة الصهيونية الدينية بأربعة عشر مقعداً في الكنيست الأخير نقلة نوعية في مسيرة قوى اليمين المتطرف، وتتويجاً لحالة مستمرة من التفاعل والحراك الداخلي وعمليات الاندماج والانحلال، بالتزامن مع تبلور الرؤى السياسية والفكرية المتطرفة لهذا التيّار. وإذا كان ثمّة دور مشهود لنتيناهو في جهود توحيد هذا التيّار، فإن ذلك لا ينفي وجود هذا التيّار على أرض الواقع قبل تدخل نتنياهو، وبمعزل عن جهوده لتوحيد قوى التيّار. ولطالما ارتبط النشاط الاستيطاني ووجود المستوطنات بحدّ ذاتها بصعود موجات التطرف، وزيادة نسبة القوى اليمينية المتطرفة إلى مجمل الخريطة السياسية في "إسرائيل". وإننا نجد في أنماط تصويت المستوطنين، فضلاً عن المواجهات المستمرة بين تشكيلاتهم شبه العسكرية وجمعياتهم ومؤسساتهم من جهة، وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ما يعزّز فرضية ارتباط اليمين الاستيطاني بالتطرف السياسي والأيديولوجي. لكن هذا الارتباط لا يقود بالضرورة إلى وجود "تطابق" بين التطرف والاستيطان، وإنما إلى وجود تقاطع واسع بين المفهومين، وذلك لأن بعض المستوطنات تضم سكّاناً محسوبين على الأحزاب الدينية المتزمّتة "الحريديم"، وتحديداً حزبي شاس ويهدوت هتوراة.

أما المستوطنات الكبرى التي هي في الواقع مدن استيطانية، وكذلك الضواحي الاستيطانية المحيطة بالقدس، فلا تختلف اتجاهات التصويت لدى سكّانها عن تلك الدارجة في المدن والبلدات المختلفة داخل الخط الأخضر. وفي المقابل، نجد امتداداً وحضوراً لافتاً لتيّار الصهيونية الدينية في العديد من مدن وبلدات الداخل. ومع أن القاعدة الرئيسة لقوائم اليمين المتطرف، الممثّلة ب "الصهيونية الدينية" و"البيت اليهودي" هي المستوطنات، وهي قاعدة لا تقتصر دلالتها على المعنى الجغرافي، بل تتّسع لتشمل الجانب الفكري والأيديولوجي لجهة مكانة الاستيطان في فكر ودعاية هذا التيّار. إلّا أن نتائج التصويت للكنيست 25 الحالي تُظهر امتداد هذا التيّار وتغلغله في معظم المدن والبلدات الموجودة داخل الخط الأخضر. ولن يكون غريباً أن هذا التيّار يحظى بنصيب مهم من التأييد في صفوف سكّان البلدات والمستوطنات المحيطة بقطاع غزة، نظراً لأجواء التوتّر السائدة منذ سنوات طويلة، والتحريض المستمر من قِبل قوى هذا التيّار لاعتماد الخيارات العسكرية القاسية تجاه الفلسطينيين وتنظيمات المقاومة.

وفي الإجمال، توجد معايير وسمات عامة تجمع القوى والأحزاب الفاشيّة بصرف النظر عن ظروف نشأتها. ومن هذه السمات، الحديث عن "الأمّة" المعنيّة بوصفها جوهراً خالداً متميزاً، واتخاذ مواقف عدائية تجاه الأقليّات والشعوب الأخرى، بمن فيهم المهاجرون، والعداء للأفكار الاشتراكية وللماركسية بشكل خاص، واتخاذ مواقف محافظة ورجعية في القضايا الاجتماعية، وتأييد الأنظمة الشمولية، وتعظيم الزعيم الفرد الديكتاتور، ومعارضة الديمقراطية البرلمانية ومعاداة الثقافة الليبرالية والعلمانية، وتشجيع الثقافة والقِيم الدينية، وتمجيد القوّة والنزعات والحلول العسكرية، وتأييد الاستعمار والاحتلال، وتبنّي العنف تجاه المعارضين، والاهتمام بتنشئة الشباب والأطفال تنشئة شبه عسكرية وكشفية على قِيم هذه الأمّة .

قبل سنوات طويلة، كان من الصعب على الباحثين الإسرائيليين ربط الفكر الصهيوني بالفاشيّة أو النازيّة الجديدة، ولا سيما مع شيوع ثقافة احتكار دور الضحيّة، وأن الحركة الصهيونية هي بشكل أو بآخر ردٌ على معاداة السامية واستهداف الحركات العنصرية الأوروبية لليهود. ولكن بدأت تصدر في السنوات الأخيرة أصوات شجاعة، وهي قلقة على مستقبل "إسرائيل" في الوقت عينه، لا تتردّد في وصف اليمين الإسرائيلي المتطرف وقادته بالفاشيّة والنازيّة الجديدة. وأحد أبرز الأصوات التي جاهرت بذلك هو البروفسور دانييل بلاتمان، المختص في تاريخ المحرقة وأستاذ التاريخ اليهودي في الجامعة العبرية.

ولا يقْصر بلاتمان حديثه على قوى اليمين الأكثر تطرفاً، بل يركّز تحليله على نتنياهو، ويقول: "لست نبيّاً، لكنّني منذ سنوات أرى قائداً في إسرائيل يبني صورة له في وعي الإسرائيليين، مفادها أنه فوق القانون والقواعد الأخلاقية"؛ ليخلص إلى أنه عندما يتزامن المساس بالجهاز القضائي في "إسرائيل" مع دعم شعبوية نتنياهو

من قِبل قوى فاشيّة وغيبيّة لا تكترث بطهارة اليد، فإن هذه الشعبوية تقوم بخطواتها الأخيرة نحو الفاشيّة. ويضيف في مقابلة مع صحيفة "هآرتس": "كمؤرّخ مُنشغل في دراسة المحرقة والنازية، من الصعب عليّ قول ذلك، ولكن هناك وزراء "نازيّون جُدد" داخل هذه الحكومة الحالية .

لقد أدّى تأثير الأصولية اليهودية اليمينية إلى إحداث موجة خطيرة تهدّد الكيان والعالم، بسبب نفوذها المتنامي داخل "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية أيضاً. وفي كتاب"الأصولية اليهودية في إسرائيل"، يُقدّم البروفسور إسرائيل شاحاك، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، واليهودي الأمريكي نورتون متسفينسكي، رؤية ودراسة، مفادها أن ظاهرة الأصولية اليهودية اليمينية هي أكثر الاتجاهات تأثيراً وخطورة في إسرائيل. ورداً على الأسئلة كيف حصلت الأحزاب الحريدية على نفوذها السياسي؟ وما هو البناء التنظيمي الذي استخدمه الحريديم من أجل تحقيق نجاحهم السياسي؟ فإن الاهتمام بالتعليم ربما يقدّم الإجابة عن السؤالين السابقين، إذ سيطر الحريديم مباشرة، أو على نحوٍ غير مباشر، على شبكات تعليمية كبيرة وذات قدرات تمويلية هائلة في إسرائيل، ممّا مكّنهم من الانتقال من الهامش والتهميش إلى قلب الحلبة السياسية. وتُعتبر المستوطنات في هذا الفكر الأصولي اليميني الجديد قلاعاً للأيديولوجية اليهودية القومية، ويمكن أن تكون نواة للمجتمع الإسرائيلي الذي يرغب القادة الأصوليون ببنائه في الضفة الغربية. وهؤلاء الأصوليون الجدد يعتبرون اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية كارثة حلّت بإسرائيل، وجعلت لزاماً عليهم أن يحاربوا بلا رحمة "الكيان الكنعاني الفلسطيني" الجديد، على حدّ تعبيرهم؛ وتحوّلت معركتهم من صراع سافر مع العلمانيين إلى عمل هادئ صامت لاختراق المؤسسات الإسرائيلية، العسكرية والقضائية والتعليمية، وإعادة صياغة الدولة وتوجيهها وفقاً لمبادئهم وإيديولوجيتهم. ويمثّل السفّاح باروخ غولدشتاين نموذجاً لتفكيرهم وسلوكهم. فهذا اليهودي القادم من الولايات المتحدة اقتحم المسجد الإبراهيمي في الخليل عام 1994 وقتل 29 شخصاً، من بينهم أطفال، أثناء أدائهم صلاة الفجر. وكان غولدشتاين طبيباً في الجيش الإسرائيلي؛ وهو رفض مرّات عدة معالجة العرب، حتى الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. وقد فشلت محاولات محاكمته لرفضه الأوامر العسكرية مرّات كثيرة. وبعد خلاف كبير مع المسؤول الطبيّ للجيش، نُقِل للعمل في مستوطنة كريات أربع، برغم أن سلوكه يُعدّ تمرداً وخيانة. ولم تعتذر الحكومة الإسرائيلية عن المذبحة، وجرى تبرير ما قام به بزعم تعرّضه لضغوط لا تُحتمل، وأن المسؤول عن المذبحة هم العرب!!.

4 – "إسرائيل" تتحلّل من الداخل:

الكاتب في صحيفة "هآرتس"، عاموس إيلون، رأى أنّ من سخرية القدر بإسرائيل أنها تحوّلت بعد حربي 1967 و1973 من بلد متميّز باعتزازه القومي والتفاني والحميمية والاندفاع على المستوى الداخلي، إلى بلد شديد الانقسام على نفسه في ما يتعلق بالمسلّمات الأساسية بحياته السوسيولوجية–السياسية، وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يمكن تبسيطه بالقول إنّ "إسرائيل" في حرب عام 1967 "ألحقت هزيمة نكراء بالعالم العربي، ولكنها في الوقت ذاته تسبّبت لنفسها ببداية أزمة سياسية وثقافية واجتماعية لا تزال تأخذ مجراها قُدُماً من التصاعد والتعقيد"؛ وعناصر هذه الأزمة كثيرة، من أبرزها: قضية الهوية اليهودية (من هو اليهودي؟) وتطبيع الشخصية اليهودية، ومشكلة اليهود الشرقيين، وهوية الدولة اليهودية، والأزمة السكانية السوسيولوجية المقترنة بالأزمة الاستيطانية والديموغرافية والإثنية، وسائر الشؤون المتعلقة بحدود "الدولة". وهذه العناصر ما هي في الواقع سوى تجلّيات لحقيقة انفراط العقد السوسيولوجي السياسي الإسرائيلي، أو على الأقل تآكله بنسبة كبيرة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتجلّى أيضاً في تزايد حدّة التنافر والشرذمة والاستقطاب السياسي والاجتماعي، وإلى نشوء أزمات سلطة وحكم، وفي قُصر عمر الحكومات وتهاوي العديد من الزعامات والقيادات خلال فترات وجيزة.

ولكن على الرغم من كل هذا التداعي والتآكل، فإنه يظل هناك إجماع يهودي– صهيوني شبه كلي لم يتعرض للتآكل، ويتمحور حول رفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الإنسانية والسياسية، وخصوصاً حقّهم الشرعي والتاريخي في تقرير مصيرهم ضمن أرضهم المغتصبة . والجدير بالذكر أن الأحزاب الدينية الأصولية القومية وفّرت للكيان الصهيوني مستلزمات جموحه الامبريالي، في حين كان الآباء المؤسّسون لهذا الكيان كلهم تقريباً مُلحدين غير مبالين بالدين، على الرغم من أن تشريعهم للمشروع الصهيوني برمّته أتى من الحكايات والأساطير والمدوّنات التوراتية التي وجدت لها صدى لدى ما "يسمّى الصهيونية المسيحية" المتمثلة في المذهب البروتستانتي الإنكليكاني. ومنذ العام 1967، حوّلت الصهيونية الدينية، التي غالباً ما توصف بالنزعة المسيحانية الخلاصية والأصولية، الخطابة الصهيونية الهرتسلية من الطموح العلماني لإنشاء "دولة اليهود" ذات السيادة، إلى استعادة ما تسمّيه "أرض إسرائيل الكاملة"، بحسب سفر الرؤيا.

تطوّرت الأصولية اليهودية ورافقت نجاحات الصهيونية في حروبها واعتداءاتها على الدول العربية، وتحوّلت إلى قوّة سياسية وثقافية رئيسة على الساحة الإسرائيلية، لها بالغ التأثير في مواقف والتزامات الكثيرين من القادة الإسرائيليين، من سياسيين وعسكريين، في شتّى المناسبات. وهكذا تردّدت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشأن وجوب أن يستمر الشعب الإسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان "أرض إسرائيل"، التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الإيمان الديني والقوة العسكرية، تحت شعار: "أرض

إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب توراة إسرائيل" بقوّة جيش إسرائيل. وقد شجّع عدوان "إسرائيل" الغاشم على لبنان عام 1982 الكثير من اليهود المتديّنين على الخلط بين الدين والسياسة، وعلى مناقشة أوامر (الهالاخاه) – الشريعة اليهودية – الملزِمة بالتوسع الإقليمي تجاه لبنان مهما يكن الثمن. وزعم هؤلاء اليهود المتدينون أن أراض واسعة من لبنان إنما هي مُلك لسبط آشير التوراتي؛ وحتى اسم بيروت جرت عبرنته إلى "بئروت" – أي "آبار" بالعبرية. وأصدر أعضاء من حاخامية الجيش الإسرائيلي منشوراً استشهد بـ"ميراث آشير" من سفر يشوع. وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه، نشرت مجلة "تكوداه" دراسة ليهودا اليتسور، يدّعي فيها أن أخطر تشويه لحدود إسرائيل كان في الشمال، في لبنان . وأعلنت مجموعة من الحاخامات تأييدها لاجتياح لبنان، الذي بحسب رأيها "أعاد ممتلكات سبطي نفتالي وآشير إلى حدود إسرائيل". وذهب الحاخام يسرائيل آريئيل إلى أبعد من ذلك، مؤكّداً أن "حدود أرض إسرائيل تشمل لبنان حتى طرابلس في الشمال، وسيناء وسوريا وجزءاً من العراق وجزءاً من الكويت". وصرّح أربعون حاخاماً أميركياً جيء بهم لرؤية العاصمة اللبنانية التي كان يُحاصرها شارون ويقصفها، أن عملية "سلامة الجليل" كانت من وجهة النظر اليهودية الدينية حرباً مُحقّة و"حرباً مأموراً بها" وإلزامية. وأوحى الحاخام بليتش، وهو عالِم يهودي أميركي بارز، بأن مقطعاً شعرياً من نشيد الأناشيد التوراتي يؤيّد الاستيلاء على الجنوب اللبناني. واعتبر ذلك بأنه خطوة أخرى نحو الاسترداد الكامل لهذه المنطقة. وعارض الحاخام لوبا فيتش، في بروكلين، الانسحاب من جنوب لبنان في العام 1985. واعتبر أتباع الحاخام كوك أن متابعة التوسع الإقليمي مشفوعة بإقامة السيادة اليهودية على كامل "أرض إسرائيل" المذكورة في التوراة وبناء الهيكل في القدس، تشكّل كلّها جزءاً من تطبيق الاسترداد المشياحي (نسبة إلى المشياح، وهو في عقيدتهم المسيح المنتظر) المقدّر إلهياً.

واعتبر الحاخام شلومو آفنير، حاخام مدرسة "عطيريت كوهانيم" الدينية، أنه "حتى بوجود سلام، يجب علينا إثارة حروب تحرير من أجل الاستيلاء على أجزاء إضافية من أرض إسرائيل" . والجدير بالذكر أن المجموعات الاستيطانية الدينية، المتمثلة بأنصار غوش إيمونيم والجماعات اليهودية السريّة وأنصار جبل الهيكل وأغودات يسرائيل، وسواها، كانت قد تمتّعت باستمرار بدعم حاسم من زعماء الليكود وقيادات حزبية أخرى، ولا سيما من قِبل مناحيم بيغن وآرييل شارون ورئيس الأركان الأسبق الجنرال رفائيل إيتان؛ وأيضاً من قِبل شامير ونتانياهو...

لقد اكتسبت الأحزاب الدينية المتطرفة، من خلال القوة الفاعلة التي حقّقتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي، مجالاً واسعاً للمناورة، إلى حد أنها بدأت تتحدّث جهاراً عن احتمال تعديل اتفاقية "الوضع القائم" التي عقِدت ما بين بن غوريون والحاخام ليفين، ممثّلاً حزب أغودات يسرائيل، ذي النزعة اليهودية الرسمية عام 1947،

وهي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في "إسرائيل" منذ ذلك الحين وحتى الآن، وخصوصاً في قضايا التربية التعليم والأحوال الشخصية، وذلك بهدف دفع الكيان أكثر فأكثر للتحوّل إلى دولة دينية قومية واضحة المعالم. وفي هذا السياق، يقول عضو الكنيست ووزير الخارجية الأسبق، شلومو بن عمي: "إن المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسّسون من الصهاينة، وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحوّل إلى مجتمع متعدّد الأعراق ومتعدّد الثقافات ومتعدّد الطوائف. لقد تغيّرت وتفتّت الصورة الأسطورية المأمولة لتحلّ محلّها صور أخرى عديدة، لكلٍ منها شرعيتها... بين اليهودي والعربي والمتشددين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش إيمونيم) والتقليديين والعلمانيين، وغيرهم، ممّن تمتدّ جذورهم إلى أصول عِرقية مختلفة، مثل السفاراديم والأشكنازيم والمهاجرين الروس والأثيوبيين وغيرهم. وقد أدّى هذا التفتّت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية، ممّا يؤهّل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع".

5 – التداعيات وردود الأفعال:

في العيد الذي من المفترض أن يتمّ فيه تجاوز الأزمات وإحياء الهوية اليهودية، عيد الغفران، أتى قرار وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير بإقامة صلاة جماعية في شارع ديزنغوف بتل أبيب، عاصمة العلمانيين اليهود بامتياز، حاملًا دوافع استفزازية ضد العلمانيين واليسار. وقد فَصَلت هذه الصلاة بين الجنسين، وانطلقت على إثرها تظاهرات يسارية وصفها نتنياهو بأنها "عربدة يسارية ضدّ اليهود". وعلى غرار هذا الموقف، انتقد وزير الأمن القومي، إيتامار بن غفير، التظاهرات ضد الصلوات ضمن الفصل بين الجنسين. وقال: "في يوم الغفران رأينا مُبغضين يحاولون طرد اليهودية من النطاق العام"؛ ووصف وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، المتظاهرين بأنهم "حارقو الغلال"، في إشارة إلى الرواية التلمودية التي تتحدّث عن إحراق المخازن التي حفظت الدقيق لفترة الحصار، والتي نفّذها بعض اليهود الذين اختلفوا فيما بينهم. وقال سموتريتش في تدوينة: "بينما كان ملايين اليهود في "إسرائيل" وحول العالم يُصلّون في الكنس وفي الأماكن العامة، يصومون ويتّحدون ويطلبون المغفرة والتسامح، وارتبطوا بجذورنا وتقاليدنا، قامت مجموعة من مُشعلي النار في المخازن العنيفين، بدعم من يائير لابيد، ودنّسوا اليوم المقدّس"، بحسب تعبيره. وأضاف: "ليس لديّ أدنى شك في أنّ الأغلبية المطلقة من الشعب، يمينًا ويسارًا، تنبذهم بكلّ قوّة". وقد خلّفت المواجهات التي حدثت في شارع ديزنغوف بتل أبيب بين اليهود، عاصفة عنيفة في الأوساط السياسية، المنقسمة على نفسها في الأساس، جرّاء تشريعات تحدّ من سلطة القضاء، يمضي الائتلاف الحكومي قُدماً في تمريرها بالكنيست، فيما تتظاهر

المعارضة ضدّها منذ أكثر من 30 أسبوعاً، وتصفها بالانقلاب، وتحذّر من أن هذه التشريعات التي تأتي ضمن ما عُرف بخطة "إصلاح القضاء"، ستدمّر الديمقراطية في الكيان. وعلى الأثر، حذّر رئيس الكيان، إسحاق هرتسوغ، من "خطر حقيقي" يهدّد كيانه على خلفية المواجهات التي اندلعت في عدد من الساحات بمدينة تل أبيب بين اليهود خلال ما يسمّى "يوم الغفران". وقال هرتسوغ: "إن حرب (يوم الغفران) كانت حرباً على نطاق تاريخي، لم نعرف مثلها منذ حرب عام 1948، ولم نعرفها منذ ذلك الحين. صافرة إنذار واحدة أجبرت أمّة بأكملها على وضع كل الخلافات جانباً والتوحّد في قبضة واحدة ضد أعدائها الذين انتفضوا للقضاء عليها. وانتصرنا بفضل القادة والضبّاط والجنود الذين أوقفوا مهاجمة العدو". وحذّر هرتسوغ في كلمته من أنه "في هذا الوقت بشكل خاص، يجب علينا أن نتعلم الدروس ونفهم جيّدًا أن التهديد داخل إسرائيل هو التهديد الأكثر حدّة وخطورة على الإطلاق". وتابع: "بالأمس فقط، في منتصف اليوم المقدّس (يوم الغفران)، بعد مرور 50 عامًا بالضبط على الحرب، رأينا في تل أبيب مثالاً صادماً لكيفية تصاعد الصراع الداخلي فينا وتضخّمه". وقال :"أعلم أنني أتحدّث باسم الأغلبية المطلقة من الإسرائيليين، عندما أُعرب عن صدمتي لرؤية شعبنا يقاتل بعضه البعض، في يومٍ كان دائماً رمزاً للوحدة – الإسرائيلية واليهودية". ومضى رئيس الاحتلال الإسرائيلي متسائلاً: " كيف وصلنا إلى هذا الوضع الرهيب؟ بعد مرور 50 عاماً على الحرب المريرة، يقف الإخوة والأخوات على جانبي المتاريس؟ من يصبّون الزيت على هذه النار يشكّلون تهديداً حقيقياً للتماسك الإسرائيلي. يجب أن يتوقف هذا الآن". وأردف: "الانقسام والاستقطاب والخلاف الذي لا ينتهي يشكّل خطراً حقيقياً على المجتمع الإسرائيلي وأمن الدولة. ويعبّر أعداء إسرائيل عن ذلك مراراً وتكراراً، ويشيرون إلى الأزمة الداخلية فينا على أنها مرحلة تمهيدية على طريق تفكّك إسرائيل. يجب أن نعود إلى رشدنا، ونخفض لهجتنا، ونستمع، ونتواصل، ونُنهي الأزمة الداخلية التي نعيشها، من خلال الحوار والاتفاق". وفي ردود الأفعال على الأحداث أيضاً، أدان الحاخام الرئيس لإسرائيل، دافيد لاو، مظاهر العنف التي جرت في تل أبيب، في "يوم الغفران"، ودعا الأطراف إلى الكف عن العداء والعنف قبل "فوات الأوان". وقال: "سمعت بأسىً كبير عن الأحداث التي وقعت بشأن الصلاة في أقدس يوم لشعب إسرائيل. اليوم الأكثر خصوصية في السنة (العبرية) تحوّل بسبب تحريض همجي من جهات كارهة للدين إلى يوم حزين. هناك من نسوا جوهر اليوم وواصلوا أمواج الكراهية الجارية. سكّان من تل أبيب وصلوا إلى الصلاة وهم يريدون الصلاة وفق الشريعة من دون أن يفرضوا شيئاً على أحد؛ ثم رأينا من يمنعون بقناع الحريّة جمهوراً عريضاً جداً من الصلاة وفق تقاليده. الأحداث تُذكّر بأيام قاسية في التاريخ اليهودي". وأضاف إن "دولة إسرائيل التي أُقيمت كبيتٍ للشعب اليهودي يجب أن تشكّل مكاناً للحياة فيه مثلما تُلزم اليهودية. كلّ الذين يزعمون أن دولة إسرائيل هي دولة يهودية

وديمقراطية، تذكّروا أن اليهودية لا تقل أهمية عن الديمقراطية. ليس عندي شك أن غالبية سكان تل أبيب مُشمئزّون من أعمال الشغب والاحتجاج ضد صلوات يوم الغفران في أنحاء المدينة. وأدعو كل المستمرّين في تأجيج الأنفس: توقّفوا، توقّفوا قبل أن يفوت الأوان".

أما زعيم اليسار في الكيان، ورئيس المعارضة، يائير لابيد، فقد انتقد إقامة صلوات تفصل بين الجنسين في المجال العام في تل أبيب. وكتب على فايسبوك: "منذ سنوات وأنا أقدّم يوم الغفران كمثال إلى أن اليهودية لا تحتاج إلى فرضها. أتت إلى هنا نوى خلاصية وعنصرية تحاول أن تفرض علينا صيغتها لليهودية. ووصلت النواة الحردلية (حريدية قومية) إلى الحي، وقرّرت جلْب حربٍ علينا. يُصرّون على الفصل بين الجنسين، في الخارج أيضاً.. وباسم التسامح يسعون في حيّنا إلى أن يقرّروا هم ما المسموح وما الممنوع". وقال رئيس "معسكر الدولة"، بيني غانتس، بعد الأحداث: "في مكانٍ يوجد فيه من يدهورونا إلى حرب أخوة، مهمّتنا جميعاً هي منعها". وأضاف غانتس: "على مدى 75 سنة نجحت الغالبية في التوصل إلى توافقات على النطاق العام في يوم الغفران. الآن، من قرّر الفصل بيننا نجح في انتهاك هذا اليوم المقدّس بإكراه وكراهية مجانيّة. لا أحد سوى رئيس الحكومة، أكبر مُحدِث للكراهية، هو الذي يختار الآن تأجيج النيران. أدعو كل القادة إلى إبداء مسؤولية ووقف السجال والأعمال المثيرة للمماحكات".

وهكذا يتكشّف المزيد من التصدّعات الاجتماعية والثقافية مع كل استحقاق لدى الإسرائيليين. لكن ما يميّز الاستحقاق الذي نحن بصدده هو أنه في الميدان الديني، وهو ما يجعله الأكثر خطورة من بين الاستحقاقات السياسية والأمنية الأخرى؛ حيث إنه تطوّرٌ خطير يمسّ بهوية الدولة. ومن المتوقع أن نرى المزيد من الشروخات في الاستحقاقات القادمة.

في السياق، كتب الصحافي أنشيل بيبير، في صحيفة "هآرتس، أنّ "الهجوم الذي شنّته الحكومة اليهودية الأصولية التي شكّلها بنيامين نتنياهو على الديمقراطية الإسرائيلية، بالإضافة إلى تنمّرها الصارخ على كل قيمة من قِيم إسرائيل الليبرالية، قد أعطى الإشارة لبدء حرب ثقافية وحرب دينية". وأضاف أنّ "هذه الحرب كانت متوقعة، وربما كان لا بدّ من اندلاعها في وقت ما. لكن لا شك أن الانقلاب السلطوي (التعديلات القضائية) كان هو المحفّز لذلك. وعندما تكون تل أبيب في حالة حرب، لا يمكن إقامة حواجز للفصل بين الجنسين في صلاة يهودية". واعتبر الكاتب أنّ "الحرب على الديمقراطية ليست مجرّد حرب على الترتيبات الدستورية وصلاحيات المحكمة العليا التي تمّ الدوس عليها عندما تصرّفت الشرطة بشكل مخالف لأمر المحكمة العليا، وسمحت بوضع فاصل بين النساء والرجال خلال الصلاة في تل أبيب؛ ولكنها أيضاً حرب على الحيّز العام في تل أبيب التي اعتقدت أنها تستطيع الهروب من مصير القدس (المحتلة) التي يزداد فيها

تأثير المتديّنين". وتابع: "هي أيضاً حرب على الهوية اليهودية لكلّ مواطن إسرائيلي يهودي. الحرب الدينية التي بدأت رسمياً في إسرائيل مع دخول صوم يوم الغفران، ستستمر وستكون قبيحة. في تل أبيب، وربما في مدن أخرى، بدأ الصبر على وجود بؤر استيطانية لليهودية المتعصبة ينفد". ورأى الكاتب أنه "في هذه المرحلة، يبدو أنه لا توجد طريقة للتجسير بين أولئك الذين اعتبروا أحداث يوم الغفران في تل أبيب محاولة من قِبل المتعصبين دينياً لانتهاك قرار المحكمة العليا وفرض الفصل بين الجنسين في قلب مدينة ليبرالية، وأولئك الذين رأوا أنّ هناك متطرفين علمانيين يحاولون منع اليهود من إقامة احتفال ديني مقدّس. وهذا الصدع في المجتمع الإسرائيلي هو إرث نتنياهو، ولا يمكن إصلاحه قريباً. بل على العكس من ذلك، من المرجّح أن تحاول الحكومة تعميقه أكثر". وتوقّف الكاتب عند أسلوب نتنياهو الانتهازي الرخيص في تصريحاته بشأن الأحداث الأخيرة عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي جاء فيها أنّ "متظاهرين من اليسار قاموا بأعمال شغب ضد اليهود أثناء صلواتهم" وكأنّ اليساريين غير يهود. واعتبر الكاتب أنّ "الرسالة واضحة: هناك يساريون وهناك يهود (..) وعلى مدى ثلاثة عقود ظلّ نتنياهو يستغل الانقسام المصطنع بين (اليهود) و(الإسرائيليين) لبناء قاعدته السياسية". وقال الكاتب إنّ "أغلبية كبيرة من اليهود الإسرائيليين، بمن فيهم اليهود المحافظون وجزء محترم من الصهيونية الدينية التي لا تتماهى مع الرسالة القائمة التي تسمّي نفسها بهذا الاسم (بزعامة بتسلئيل سموتريتش)، ليست من الأصوليين. لكن معظمهم اعتبروا أن اليهودية يتم تعريفها من قِبل المتطرفين الهامشيين. لقد تخلّت إسرائيل الليبرالية منذ فترة طويلة عن هذا المجال. لقد تخلّت عن نظام التعليم الحكومي واستسلمت من دون قتال في مئات النضالات الأخرى من أجل روح اليهودية الإسرائيلية". وخلص الكاتب إلى أنه "في يوم الغفران، دقّ ناقوس الخطر بشأن الخروج إلى حرب على اليهودية في إسرائيل، ولا يكفي تغيير الحكومة ووقف الانقلاب السلطوي. أولئك الذين يسعون إلى الحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية يجب أن يشاركوا أيضًا في النضال من أجل هويتها اليهودية (أي شكل وماهية هويتها اليهودية)". وقالت قاضية في المحكمة المركزية بتل أبيب إن كل من يطلب صلاة غير مختلطة يمكنه القيام بذلك في 500 كنيس منتشرة في أرجاء تل أبيب. وأشارت صحيفة هآرتس إلى أنّ القضية تتجاوز موضوع الفصل بين السلطات، في إشارة إلى محاولات جهات في الائتلاف الحاكم للفصل بين النساء والرجال في العديد من الأماكن والمرافق، مثل "الرغبة في تشريع الفصل بين الرجال والنساء في المحميّات الطبيعية، ووسائل النقل العام، والجيش، والمؤسسات الأكاديمية، والمرافق العامة، وحيثما أمكن ذلك، ما يهدف إلى تطبيق أجندة عنصرية– قومية أوسع، مرتبطة مباشرة بالانقلاب السلطوي".

كما اعتبرت أن "تراكم المحاولات طوال يوم الغفران لفرض الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة تحت غطاء الصلاة، في تل أبيب وفي جميع أنحاء البلاد، هو هجوم متعمّد، وربما منظّم، ضد الجمهور الليبرالي".

في المجال نفسه، نشرت صحيفة هآرتس، يوم الإثنين (2023/9/25)، افتتاحية جاء فيها أن أشخاصاً من منظمة «رأس يهودى» أصرّوا على الصلاة من خلال الفصل بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة، مؤكّدة أن هذا الأمر ليس طقساً دينياً، بل عملاً سياسياً لتحويل إسرائيل من دولة ديمقراطية إلى دولة دينية. وأضافت الافتتاحية: هم يستغلّون القِيم الليبرالية ببشاعة، بحجّة أن الجمهور الليبرالى مُجبر على «احتواء» و«احترام» معتقدات وزعامات غير ليبرالية، مثل الفصل بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة. لكن استيقظ التيار العلماني واحتجّ على محاولة استبدال القِيم الليبرالية الديمقراطية بشرائع دينية. إذ تظاهر المئات لمنع إقامة صلاة فصل جندري فى ساحة ديزنغوف، مساء يوم الغفران، وهزّوا السواتر التي استُخدمت فى شتّى أنحاء المدينة للفصل بين الرجال والنساء؛ هم لم يفعلوا ذلك للمسّ بحُريّة الدين والمُصلّين من الجنسين، بل دفاعاً عن الحيّز العام ضد محاولة عدائية للسيطرة عليه. وكتب القاضي إسحاق عميت: «ممنوع الفصل بين الجنسين فى الأماكن العامة، وساحة ديزنغوف هي أبرز مثال لماهيّة المجال العام». وبدلاً من تنفيذ تعليمات القضاة، فإن الشرطة تجاهلتها، واعتقلت متظاهراً حاول إزالة السواتر ومنع الصلاة التي تفصل بين النساء والرجال. وحتى البلدية تجاهلت ما يحدث، وهذا مؤشّر مُقلق بشأن الآتي. واختتمت "هآرتس" افتتاحيتها بالقول: هذه معركة على صورة إسرائيل. والسبيل الوحيد للانتصار فيها هو النضال على الأرض، كما فعل الأشخاص المتظاهرون الذين منعوا إقامة صلاة تفصل بين الجنسين في تل أبيب وحيفا وزيخرون يعقوب، وفي مدن أخرى. لا يجب أن يكون هناك مجال للتساهل في مواجهة قوى تدفع قُدماً بالتفوّق اليهودي والذكوري!

وسط الصدام بين القِيم الدينية والعلمانية، حاصر مئات المتظاهرين كنيسًا يهوديًا في (تل أبيب) تستخدمه حركة "روش يهودي" للاحتجاج على ظهور الحاخام ييجال ليفنشتاين، وهو شخصية بارزة في أكاديمية "بني ديفيد" قبل العسكرية، والذي وصف أعضاء مجتمع الميم بالـ"منحرفين"، والنساء اللاتي يخدمن في الجيش الإسرائيلي بالـ"مجنونات". وقال الكاتب والمعلّق القانوني في صحيفة /ماكور ريشون/ العبرية المقرّبة من اليمين الإسرائيلي، شلومو بيوتر كوفسكي، في مقال في الصحيفة: إن "يوم الغفران الذي كان لسنوات رمزاً ومثالاً للوحدة الإسرائيلية، والاحترام المتبادل، أصبح فجأة يوم الكراهية والانقسام"، مضيفاً أنه من "السابق لأوانه تقييم كيفية كتابة أحداث هذا العام، وأنه لديه شعور قوي بأن أحداث يوم الغفران سوف تصبح معْلمًا تاريخيًا، وليس من المعالم الإيجابية". وأضاف: "لقد ضاع كل شيء؛ ومُقدّر لنا أن ننقسم إلى دولتين. وتحطّم

العقد غير المكتوب الذي حافظ على تماسك إسرائيل على مدى نحو 70 عاماً. لقد تحطّم لأنه بُني على افتراضات أساسية خاطئة كان الجميع يعلمون منذ سنوات أنها خاطئة؛ ومع ذلك لم يتم القيام بأي شيء لتحديثها".

من جهة أخرى، تطرّق وزير الداخلية والصحة، موشيه أربل، إلى الأحداث، قائلاً إن "مشاهد يوم الغفران تثير أسفاً وحزناً عميقين. أبناء شعبنا اختاروا الانقسام، اليهودية والديمقراطية لم تعد موجودة. هذا ليس احتجاجاً شرعياً، بل فوضوية صرفة". كذلك، أدان وزير الاتصالات، شلومو كرعي، المتظاهرين ضد إقامة هذا النوع من الصلوات، قائلاً: "أنتم أقليّة مختلّة تُغنّي أغنية يأسها، وبفظاظة، ضمن عربدة منفلتة العقال. زمنكم انتهى؛ نحن سنستمر من هنا".

6 – خاتمة:

يُجمع المحلّلون الإسرائيليون على أن ما حدث في ميدان ديزنغوف في تل أبيب عشيّة يوم الغفران لا يتعلق بالحريّة الدينيّة؛ بل الذي حصل هو أن أعضاء منظمة تُدعى "روش يهودي"، الذين يُصرّون على إقامة صلوات منفصلة في الأماكن العامة، لا يتصرفون بحُسن نيّة؛ وما كانوا يحاولون القيام به لم يكن احتفالاً دينياً، بل عملاً سياسياً وقحاً. وبالتالي فالذي حصل هو إكراه ديني وتديين، ومنظمة "راس يهودي" لا تعمل بسذاجة، بل وفق خطة مُبيّتة وماكرة. وفي السياق، قال الكاتب الإسرائيلي المعروف، جدعون ليفي، في مقال له في صحيفة هآرتس: "إن الكيباه المحبوكة (القلنسوة) أصبحت رمزاً يُشعل المقاومة. وكثير من الذين يرتدونها يتحمّلون المسؤولية عن ذلك. إنه الرمز الذي يحمله المزيد والمزيد من ضبّاط جيش الدفاع الإسرائيلي وكبار المسؤولين في الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى العديد من القضاة والصحفيين والسياسيين. وهذه الكيباه المحبوكة تجعل من يرتديها محل شك حتى يثبت العكس. لقد جلبت الكيباه المحبوكة كارثة على إسرائيل. وهذا يجب أن يُقال". ويضيف ليفي: "منذ سنوات، إسرائيل تتشكل على صورتهم. لقد انجرفت إسرائيل في أعقابهم لسنوات عديدة، حتى نجحوا في النهاية في قلب موازين القوى من خلال العنف والخداع والابتزاز والتهديد والاحتيال. لولاهم لربما أصبحنا دولة ديمقراطية. وبدلاً من ذلك، وبسببهم، أصبحنا دولة فصل عنصري".

إن كلام ليفي هذا يُسلّط الضوء على عمق الانقسام بين يهود إسرائيل العلمانيين والقوميين المتدينين. وتكمن أهميته في أنه يؤذن بصحوة متأخرة وغير مكتملة لبعض يهود إسرائيل، بعد أن بات اليمين الصهيوني الديني القومي الفاشي يتأهب لإحكام سيطرته على المستعمرة الصهيونية. واللافت للانتباه في المقال أن يهود إسرائيل

العلمانيين يأخذون على أشقّائهم القوميين والمتدينين أنهم يوظّفون الوعد الإلهي نفسه (للشعب المختار)، الذي سبق أن وظّفه المشروع الاستعماري الاستيطاني الغربي الصهيوني العنصري للاستيلاء على فلسطين واستبدالها بإسرائيل، واستبدال شعبها العربي الفلسطيني بالمستوطنين اليهود المستجلبين من كافة بقاع الأرض لتنفيذ الوعد. ويضيف ليفي في مقاله: "يتفاجئون بأن اليمين القومي والديني الصهيوني لم يعد يكتفي بدولة إسرائيل الثانية في الأراضي الفلسطينية والعربيه المحتلة منذ العام 1967، التي أنشأها لهم مؤسّسو دولة إسرائيل الأولى في العام 1948، ووفّروا لهم، وما يزالون، الرعاية والحماية الجماعيه والفردية بما يفوق المتاح في إسرائيل الأولى. وزوّدوهم بالموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية والقانونية والمؤسسية والإعلامية والثقافية؛ ومنحوهم الأولوية التنموية في الاستثمارات العامة والبنى التحتية؛ وأغدقوا عليهم الامتيازات الاقتصادية والمنح المالية والإعفاءات الضريبية والسكنية؛ وأقرّوا لهم بحق الاستقلال في التعليم؛ واستثنوهم من الخدمة العسكرية الإلزامية، وأطلقوا أيديهم في استباحة الفلسطينين بشراً وزرعاً ومالاً وحجراً . وهالهم – مؤخّراً – خروج المارد الذي رعوه طوال 56 عاماً من القمقم؛ وأفاقوا متأخرين على تغلغله وتمدّده في كل مفاصل إسرائيل الأولى، بعد أن مكّنوه من التحصن وبناء قوّته الخاصة في إسرائيل الثانية الراهنة، إذ ظنّوا أن الخطر سيقتصر فقط على الشعب العربي الفلسطيني، المستهدف كلّه بالإبادة والتطهير العِرقي والاقتلاع والتغييب.